WP IRAQ

تصدر كل يوم ثلاثاء

2025\12\16

العدد 271

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

بيان صحفي حول لقاء بين الحزب الشيوعي العراقي والتيار الديمقراطي

بيان صحفي حول لقاء بين الحزب الشيوعي العمالي العراقي والتيار الديمقراطي

عقد يوم ٦ كانون الأول ٢٠٢٥ في مكتب (صدى العمال الجديد) لقاء بين الحزب الشيوعي العمالي العراقي والتيار الديمقراطي، وقد حضر اللقاء عن الحزب الشيوعي العمالي كل من الرفاق (سمير عادل سكرتير اللجنة المركزية وثائر سليم وصبحي البدري أعضاء المكتب السياسي ومرتضى محمد عضو المكتب الإعلامي للحزب)، وحضره عن التيار الديمقراطي الرفاق (أثير الدباس، المنسق العام للتيار، إلى جانب علي مهدي والسيدة كريمة الساعدي من أعضاء المكتب التنفيذي، ومجيد العزاوي عضو لجنة العلاقات). وناقش اللقاء جدول الأعمال المتفق عليه مسبقاً، المتضمن نتائج الانتخابات البرلمانية وردود فعل التيارات المدنية وما ينبغي القيام به للرد على هذه الوضعية

بما يتعلق بالمحور الأول: النهوض بقوى العلمانية والتحرر والتقدمية والمدنية او يسار المجتمع إجمالاً. كانت هناك رؤية مشتركة في تقييم نتائج الانتخابات، وعزوف نسبة كبيرة من جماهير العراق عن المشاركة، وهو ما يعكس وعي الجماهير وامتناعها عن الانجرار وراء القوى الطائفية والقومية وخطاباتها التحريضية، ومن جانب آخر انعدام الثقة بجدوى العملية السياسية القائمة، الأمر الذي أثّر سلباً في قدرة الجماهير على التدخل الفعّال في عملية التغيير السياسي.

واتفق المجتمعون على أن المرحلة المقبلة هي مرحلة مفصلية لاسيما على صعيد الوضع السياسي، حيث إن أي حكومة قد تُشكَّل لن تكون قادرة على تلبية حاجات الجماهير بتوفير فرص العمل وتقديم الخدمات ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفساد والفقر، وستجد نفسها بالوقت ذاته في مأزق سياسي ناجم عن غياب استراتيجية واضحة للإفلات من الضغوطات الأمريكية ومواجهة العقبات في فك الارتباط مع النفوذ الإيراني، وهو ما يُنذر بـ حالة من الفوضى السياسية. وكذلك على الأصعدة المختلفة

من جهة أخرى، فقد أكد الاجتماع على أن حاجات الجماهير المعيشية والاجتماعية المتفاقمة ستدفع حتماً نحو موجات واسعة من الحركات الاحتجاجية في المرحلة القادمة التي بدأت مع تظاهرات المعلمين، وهو ما يتطلب استعداداً سياسياً وتنظيمياً من كل قوى التحرر والمساواة لتوجيه هذه الاحتجاجات نحو أفق تغييري واضح وجذري.

واستعرض الاجتماع بكل شفافية ووضوح أن التيار المدني والعلماني والديمقراطي كان برنامجه نخبويا ولم يتجاوز أطر المثقفين، ولم يتمكن من ملامسة مطالب الجماهير التواقة للحرية والمساواة، وهذا ما انعكس بشكل واضح في الانتخابات ونتائجها.

وأكد الاجتماع على أهمية ومكانة النضال من اجل المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، والدفاع عن الحريات الفردية والاجتماعية وحقوق العاملين والعاطلين عن العمل ومواجهة الطائفية السياسية بكافة أشكالها، وفضح المشاريع التي تحاول أعادت إنتاج الانقسامات داخل الجماهير لخدمة مصالح القوى المتنفذة، كشف البدائل الزائفة للقوى السياسية الفاسدة التي استغلت المال السياسي، والفساد المستشري، وعوز وفقر قطاعات واسعة من الجماهير للفوز في الانتخابات واستمرارها في مراكز النفوذ.

وفي ختام الاجتماع، أكد الحاضرون على أهمية التنسيق والعمل لتقوية خندق الدفاع عن العمال والنساء والشباب، خندق الدفاع عن الحرية والمساواة.

سكرتارية المكتب السياسي

٦ كانون الأول ٢٠٢٥

كلمة سمير عادل، الأمين العام للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، في المهرجان الرقمي للجبهة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء

تحت شعار: نساء فلسطين صامدات في مواجهة العنف

مرحباً أيتها الرفيقات والرفاق، وشكراً للرفيقة سميرة، مسؤولة هذا المهرجان، على جهودها في إحياء هذا اليوم، ولجميع الرفيقات المشاركات معنا والمتحدثات في هذه المناسبة.

قد يسأل البعض: لماذا خصصت الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني هذا اليوم تحديداً للنساء الفلسطينيات؟ في الوقت الذي يشهد العالم كله عنفاً ممنهجاً ضد النساء، واستغلالاً لويلات الحرب، كما يحدث في مآسي السودان وليبيا وحتى في العراق، الذي—كما تعلمون او لقسم من المتابعين—مرّر برلمانه واحداً من أقذر القوانين المعادية للمرأة، قانوناً يشرعن اغتصاب النساء منذ المراحل الأولى للطفولة وحتى بعد بلوغهنّ سنّ الرشد. قانون تخجل منه الإنسانية.

وقبل الرد على هذا السؤال المشروع، نود أن نلفت انتباه الجميع إلى أن العالم الذي نعيش فيه—رغم التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، ورغم تطور الثقافة الإنسانية وثقافة حقوق الإنسان، وثقافة الحرية والمساواة—مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة، الا انه يشهد في الوقت ذاته تصاعداً في الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ضد المرأة.

إن أرقام الأمم المتحدة لهذا العام حول العنف ضد النساء هي أرقام مرعبة، وتكشف عن التناقض الواضح بين تطور الوعي الإنساني وبين واقع المرأة في العالم. فبحسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، يُقتل يومياً ١٣٧ امرأة، أي بمعدل امرأة كل ١٠ دقائق. وتشير الأرقام أيضاً إلى أن أكثر من ٥٠ ألف امرأة قُتلن هذا العام ، وأن أكثر من ١,٨ مليار امرأة في العالم بلا أي حماية.

هذه الأرقام تفضح كل النفاق السياسي والاجتماعي الذي يتحدث عن الحرية والمساواة والعدالة، بينما يخفي في جوهره ظلماً سافراً ضد النساء، ضد نصف الإنسانية، ضد الهوية التي تميّز البشر عن باقي الكائنات الحية. كما تكشف هذه الأرقام ماهية النظام الرأسمالي الذي يقوم جوهرياً على المظالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجعل من الظلم الواقع على المرأة أحد مصادر ربحه واستمراره. لقد تحولت حياة النساء إلى مقايضة بحقوقهنّ: يُعطَى لهنّ "حق الحياة" مقابل التنازل عن حقوقهن في المساواة.

إن ما يميز بالنسبة لنا، في الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد النساء، هو وجود نوعين من الظلم على النساء في فلسطين.

- الظلم الاجتماعي الداخلي

وكي ندخل في هذا الموضوع اود الإشارة الى ما عرضته الـBBC في نهاية تسعينيات القرن الماضي في وثائقي حكايات شرف وعار، الذي تناول نضال المرأة الفلسطينية التي انخرطت كتفاً إلى كتف إلى جانب الرجال في مقارعة الاحتلال الفاشي الإسرائيلي، وقدمت حياتها من أجل التحرر من الظلم القومي.

لكن، بعد اتفاقية أوسلو ومساعي بناء(الدولة الفلسطينية) ومؤسساتها وانتخاب المجلس التشريعي، لم تُشرّع السلطة الفلسطينية أي قوانين تكفل مساواة المرأة بالرجل. بل أعادت إنتاج الظلم الاجتماعي، وبقيت القوانين الجائرة بحق النساء قائمة. بل ظهرت أصوات تريد إرجاع المرأة إلى عبودية العمل المنزلي، ناهيك عن العنف المنزلي الواسع الذي مورس ضد النساء.

- ظلم الاحتلال الإسرائيلي الوحشي

هناك خطة ممنهجة لإبادة الشعب الفلسطيني، والمرأة كانت دائماً في صلب أهداف الاحتلال. وتحت غطاء الاحتلال، ظهر أيضاً عنف اجتماعي

التتمة الصفحة الثالثة

خطة ترامب حول غزة، عودة الى الاستعمار التقليدي!

توما حميد

الصفحة الثالثة

نداء تحالف أمان النسوي في حملة الـ16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة

القضاء على العنف... وتمكين النساء عبر التنظيم

يستمر العنف ضد النساء والفتيات ويتصاعد يومًا بعد آخر، ولا يمكن اعتباره شأنًا فرديًا أو سلوكًا معزولًا من رجال "سيئين"، بل هو جزء بنيوي من منظومة أبوية ذكورية ترسّخت تاريخيًا، وتشرعنت بقوانين وسياسات تسمح بممارسته أو تبريره، بما فيها المواد القانونية التي تُبقي باب العنف مفتوحًا من قبيل (المادة ٤١ من قانون العقوبات العراقي) التي تمنح الزوج حق تأديب الزوجة، (الفقرة الثانية من المادة ٦٧)من مدونة الاحكام الشرعية للفقه الجعفري . إن وجود قوانين تسمح بالإفلات من العقاب هو بحد ذاته إعادة إنتاج للعنف وليس مجرد ثغرة قانونية.

على امتداد العالم، تصعّد النساء والمنظمات النسوية نضالهن خلال حملة الـ١٦ يوما لمناهضة العنف ضد النساء. وهذه الحقيقة تؤكد أن مواجهة العنف ليست مسؤولية فردية، بل مسؤولية جماعية تتطلب تنظيمًا وتنسيقًا ووحدة عمل. إن طريق القضاء على العنف يمر عبر اتحاد النساء والمنظمات النسوية وتماسك جهودهن وبرامجهن وخططهن.

إن العنف ضد المرأة وصمة عارعلى جبين أي مجتمع يدّعي التحضّر. فلا مجتمع متحضّر يقبل لنفسه تشريع قوانين تتيح ممارسة العنف أو غضّ النظر عنه. لذلك، فإن النضال من أجل إلغاء القوانين التي تشرعنه وتجريم كل أشكال العنف يقع في صلب أولويات كل العاملات والعاملين لإنهاء العنف.

ولتحقيق هذا الهدف، علينا أن نعمل على تمكين النساء وتمكين منظماتهن، وأن نضع استراتيجيات مشتركة للتغيير. نشر الوعي بعدم قبول العنف تحت أي مبرر ضرورة ملحة، كما أن الوصول إلى النساء الأكثر هشاشة — خاصة في البيئات الفقيرة والمهمّشة — هو شرط أساسي لرفع أصواتهن ودعم قدرتهن على حماية أنفسهن.

إن قوة النساء تكمن في تنظيمهن. علينا نحن النساء، ومنظماتنا، أن نتحرك ونتكتل ونكوّن قوة قادرة على تغيير موازين القوى التي تُبقي هيمنة الرجل على المرأة أمرًا واقعًا ومقبولًا اجتماعيًا.

نضالنا متعدد الجبهات: فمنه ما يستهدف التأثير على السياسات العامة والقوانين، ومنه ما يسعى لتغيير الثقافة والقيم والأعراف السائدة. لكننا نؤمن يقينًا بأن تغيير القوانين وتجريم العنف يشكل خطوة رئيسية لإعادة صياغة الثقافة المجتمعية على أساس المساواة والعدالة.

ولكي نؤثر على سياسات الدولة وقوانين البرلمان، لا خيار أمامنا سوى التنظيم. وللتصدي لثقافة تُمجّد العنف وتشرّع الامتياز الذكوري، لا بد من وحدة النساء واعتراف المجتمع والدولة بنا كقوة سياسية منظمة.

لقد تكرّر الحديث كثيرًا عن "التمكين"، ولكن الحقيقة الواضحة أن التمكين الحقيقي، والتحرر من العنف والقهر، لا يمران إلا عبر طريق واحد: التنظيم.

فلننظم أنفسنا...

ولننظم أعمالنا...

ولننظم نضالنا...

من أجل القضاء ليس على العنف فحسب بل على كل أشكال التمييز الجنسي ضد النساء

تحالف امان النسوي

٦-١٢-٢٠٢٥

بيان ونداء لاطلاق سراح الناشطة التونسية المعارضة المحكومة بالسجن 20 عاما شيماء عيسى

تم اعتقال الناشطة السياسية والمعارضة لنظام حكم قيس بن سعيد شيماء عيسى، والحكم عليها بالسجن ٢٠ عاما بتهمة « التآمر على أمن الدولة». في الوقت الذي كانت تطالب به والعديد من المحامين والناشطين واعضاء جبهة الخلاص التي تنتمي اليها بالدفاع عن حرية التعبير وضد القمع الممنهج الذي تمارسه السلطة، واحتجاجا على سياسات بن سعَيد للانفراد بالسلطة بعد ان حل البرلمان وعزل رئيس الوزراء وقدم الناشطين والناشطات لمحاكمات عسكرية في السنوات الاربع الاخيرة.

في الوقت الذي تحيي النساء فيه وفي جميع انحاء العالم وتنظم النشاطات والفعاليات لانهاء العنف ضد النساء بمناسبة ال ١٦ يوم ضد العنف ضد النساء والذي يبدأ من الخامس والعشرين من تشرين الثاني وحتى العاشر من شهر كانون الاول، تقوم الحكومة التونسية بممارسة العنف والاعتقال والحكم بالسجن على الناشطات والمعارضات في تونس.

تونس التي اشعلت شرارة ثورات « الربيع العربي»، واطاحت بحكم زين العابدين بن علي، والتي ثارت ضد الظلم والطغيان والفقر تتعرض اليوم، وبعد اكثر من عقد على الثورة الى هجمة شرسة بمصادرة الحريات والحقوق بعد تفرّد رئيسها قيس بن سعيّد بالسلطات منذ تموز عام ٢٠٢١.

لقد تحركت المنظمات النسوية مثل الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات ومنظمة أصوات نساء، جنبا الى جنب مع منظمات اخرى بتنظيم الاحتجاجات ضد هذه السياسات والتي تم اعتقال شيماء عيسى اثناء التظاهرة الاخيرة التي نظمت في يوم ٢٩ من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر لهذا العام.

نحن، جمع من النسويات في العراق، نعلن تأييدنا وتضامننا مع المناضلة شيماء عيسى ومع كل الحركة النسوية والتحررية والداعية للدفاع عن الحريات والحقوق السياسية وحق التعبير في تونس.

ونطالب الحكومة التونسية باطلاق سراح كافة المعتقلات والمعتقلين الذين مارسوا حقهم الديمقراطي في الدفاع عن حقهم في التعبير عن الرأي، والغاء كافة أحكام الإدانة والسجن الجائرة بحق جميع المتهمين في قضية التآمر بشكل فوري ودون قيد أو شرط.

نطالب بالامان السياسي للنساء وبحرية التعبير بالكتابة او المسيرات السلمية او المشاركة السياسية والتي كلها تشكل جزء من الحقوق المدنية والسياسية التي نصت عليها الشرائع الدولية كحق من حقوق الانسان.

ان الذي اشعل شرارة الثورة قبل أكثر من عقد من الزمن، لقادر على ان يشعلها من جديد بوجه اعتى الديكتاتوريات.

ندعو الى اوسع التضامن من قبل المنظمات النسائية والحقوقية الاقليمية في المنطقة والعالم .

الجهات الموقعة:

١- تحالف امان النسوي
٢- الجمعية العامة لتنمية المرأة- العراق
٣- المدرسة الحقوقية النسوية- العراق
٤- الهام مكي حمادي- باحثة ومدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق النساء- العراق
٥- منظمة بنت الرافدين- العراق
٦- مركز العلا للتدريب والتنمية- العراق
٧- جمعية الامل العراقية- العراق
٨- اسراء سلمان -عضو متطوع في شبكة النساء العراقيات- العراق
٩- رولا زعيتر - ناشطة نسوية
١٠- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني - لبنان
١١- سوسن شومان - ناشطة حقوقية - اجازة قانون – لبنان
١٢- لونا داود عريقات، محامية وناشطة حقوقية- فلسطين
١٣- تجمع نساء مدنيات في العراق.
١٤- مؤسسة المدى لحقوق الانسان – العراق
١٥- ألمركز العراقي للثقافة العمالية العراق – العراق
١٦- نجاة عبد الصمد- طبيبة وروائية- سوريا
١٧- الدكتورة هبه حدادين -ناشطة حقوقية- جمعية المساواة – الاردن
١٨- رابطة النساء معيلات الأسر – موريتانيا
١٩- احلام ناصر - ناشطة نسوية حقوقية
٢٠- نور الشمري - مؤسسه الوفاء ضحايا الإرهاب – العراق
٢١- حنان عثمان - رابطة نوروز- لبنان
٢٢- التحالف النسائي الديمقراطي الاقليمي (تحالف ندى).
٢٣- مريم محمد على المهدوي- رئيس مكتب متابعة الأم والطفل بمجلس الحريات العامة للحقوق الانسان- ليبيا.
٢٤- منظمة المرأة الكردية والشرق أوسطية – - بريطانيا

٣ كانون الاول ٢٠٢٥

كلمة سمير عادل، الأمين العام للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني...

داخلي ضد النساء، سواء في غزة أو بشكل أخف في الضفة الغربية.
وتشير الإحصاءات إلى أن ما يقارب ٢٥٪ من النساء الفلسطينيات قُتلن بفعل الآلة العسكرية الإسرائيلية خلال العامين الماضيين من الحملة على غزة. وهذه الأرقام ليست عشوائية، بل تعبّر عن سياسة ممنهجة تستهدف النساء تحديداً، لأن الاحتلال يدرك أن أي مجتمع لا يمكن أن يستمر دون نصفه الطبيعي، النصف الذي يمنح الحياة والأمل.
إن قتل النساء بشكل ممنهج يهدف إلى نشر اليأس والإحباط، وتسهيل عملية التهجير، ووأد إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. فالاحتلال يدرك جيداً أن دولة بلا نساء... دولة لا يمكن أن تُبنى.
وأريد أن أختتم كلمتي بمقولة لأحد القادة الشيوعيين والاشتراكيين لثورة اكتوبر في روسيا: المرأة ثورية مرتين: الأولى لأنها تتعرض لظلم اجتماعي وتناضل من اجل القضاء عليه، والثانية لأنها عاملة.» وإذا أردتُ أن أستعير هذه العبارة لوصف المرأة الفلسطينية، فإنها ثورية مرتين: لأنها تناضل من أجل مساواتها، ولأنها تقاوم احتلالاً نازياً ويأسس كيانا قائما على جماجم جماهير فلسطين.
إننا في الجبهة العمالية نرى أنفسنا شركاء في نضال المرأة الفلسطينية. وكما أثبتت الحركة التضامنية مع الشعب الفلسطيني وصلبها الحركة العمالية؛ أن القضية الفلسطينية أصبحت قضية الطبقة العاملة، فإن قضية المرأة هي أيضاً قضية طبقية بامتياز. ولذلك، فإن الجبهة العمالية— منظمةً ومناضلين وأفراداً—تناضل كتفاً إلى كتف مع نساء فلسطين من أجل المساواة، ومن أجل إنهاء الظلم القومي السافر، ومن أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة تقوم قوانينها على المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.

فألف تحية لنساء فلسطين الصامدات، المقاومات، المناضلات من اجل المساواة وانهاء الاحتلال الإسرائيلي .
عاشت نساء فلسطين.
عاشت الدولة الفلسطينية المستقلة.
وعاشت المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.

بيان حول رحيل رفيقنا محمد جبار

ببالغ الحزن والأسى تلقّينا خبر رحيل رفيقنا العزيز محمد جبار عضو تنظيمات بغداد للحزب الشيوعي العمالي العراقي، بعد أن تم العثور على جثمانه في الماء غريقًا، في ظروف ما زالت غامضة وغير واضحة حتى اللحظة.
إن هذا الحادث يفتح أمامنا أسئلة مشروعة حول سلامة المواطنين وضرورة التعامل الجاد مع كل حالة وفاة غامضة.
إنّنا في هذا البيان نؤكد ما يلي:
١. مطالبتنا للجهات المختصة بإجراء تحقيق مهني وشفاف يحدد أسباب الوفاة ويكشف الملابسات المحيطة بها.
٢. ضرورة الإعلان عن نتائج التحقيق للرأي العام احترامًا لحق عائلة الراحل ورفاقه في معرفة الحقيقة.
٣. تحميل السلطات مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية في حماية المواطنين وضمان حقوقهم، والكشف عن كل الملابسات المرتبطة بوفاته.
٤. التزامنا بمواصلة الطريق الذي سار عليه الرفيق محمد، والتمسك بالمبادئ التي دافع عنها حتى اللحظة الأخيرة.
إنّ رحيل الرفيق محمد جبار يمثّل خسارة كبيرة لنا جميعًا، فقد كان رفيقًا مخلصًا، وملتزمًا بالمبادئ الشيوعية. لقد شكّل حضوره بيننا مصدر قوة، وسيظل أثره الإنساني والنضالي حاضرًا في ذاكرتنا ومبادئنا. وبرحيله فقدت حركتنا رفيقًا شجاعًا وجسورا، بينما فقدت قضايا المساواة والحرية صوتًا مخلصًا.
نقدّم تعازينا الصادقة لعائلته وأصدقائه ورفاقه، ونؤكد وقوفنا إلى جانبهم حتى تتضح الصورة الكاملة.

٤ كانون الأول ٢٠٢٥

خطة ترامب حول غزة، عودة الى الاستعمار التقليدي!

توما حميد

يخطط مَنْ يَدَّعُونَ السلام، لأَكْبَرِ عمليةِ تطهيرٍ عرقيٍّ في القرنِ الواحدِ والعشرين. ففي السابعَ عشرَ من نوفمبر، تبنَّى مجلسُ الأمنِ التابعُ للأممِ المتحدةِ المشروعَ الأمريكيَّ الذي يَقرُّ خُطَّةَ ترامبَ المزعومةَ لـ»السلام» في غزة. صَوَّتَتْ ثلاثَ عشرةَ دولةً لصالحِ القرار، بينما امتنعتْ كُلٌّ مِنَ الصينِ وروسيا عن التصويت. ولم يَصْدُرِ القرارُ إلا بعدَ ممارسةِ الولاياتِ المتحدةِ ضغوطاً هائلةً، ثلاثٌ مِنَ الدولِ الخمسِ دائمةِ العضويةِ في المجلسِ شركاءُ في الإبادةِ الجماعية، بينما تمَّ ابتزازُ بقيةِ الأعضاء وتقديمِ وعودٍ ومساوماتٍ للدولِ لضمانِ تمريرِه. أمَّا امتناعُ روسيا والصينِ، اللتان انتقدَتا القرارَ علناً، عن استخدامِ حقِّ النقضِ (الفيتو) فيبدو أنَّه جاء في إطارِ مساوماتٍ مع الغربِ حولَ الحربِ في أوكرانيا في حالةِ روسيا والقضايا التجاريةِ في حالةِ الصين.
وكان أكبرُ تهديدٍ وُجِّهَ للأعضاءِ هو أنَّه في حالِ عدمِ تمريرِ القرار، سَتُطْلَقُ يدُ إسرائيلَ لإكمالِ الإبادةِ الجماعية. ومِنَ الجديرِ بالذكرِ أنَّ السلطةَ الفلسطينية، الممثلةَ للفلسطينيين في الأممِ المتحدة، دعمتِ القرارَ بشكلٍ فعالٍ وطالبتِ الدولَ بعدمِ عرقلةِ إقرارِه.
مِنَ السُّخْرِيَةِ أن تطرحَ الولاياتُ المتحدةُ، التي شاركتْ في تدميرِ غزَّةَ وفي حملةِ الإبادةِ الجماعيةِ ضدَّ الفلسطينيين، نفسَها كطرفٍ يُعوَّلُ عليه لتحقيقِ السلام. الواضحُ أنَّ خُطَّةَ ترامبَ لا تهدفُ إلى منحِ الفلسطينيين حقوقاً متساويةً، ولا إلى إقامةِ دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ، ولا حتى إلى تحقيقِ سلامٍ باي شكل. بل هي خُطَّةٌ مدروسةٌ لجَعْلِ حياةِ الفلسطينيين بائسةً إلى حدٍّ يدفعُهم لقبولِ ما يُسَمَّى «بالهجرةِ الطوعية»، مما يمهدُ الطريقَ لاستعمارِ غزَّةَ واستبدالِ سُكَّانِها.
هذه العودةُ إلى الاستعمارِ المباشرِ، إلى جانبِ الخططِ المماثلةِ لقلبِ النظامِ في فنزويلا وتركيبِ أنظمةٍ عميلةٍ، هي جزءٌ من الصراعِ الجيوسياسيِّ مع القطبِ العالميِّ المنافس، وتهدفُ إلى وقفِ تراجُعِ النفوذِ الأمريكيِّ ومعالجةِ أزمةِ الديونِ السيادية. إنَّ خُطَّةَ ترامبَ ليست مرتبطةً بفلسطينَ فحسبُ، بل هي حلقةٌ في مواجهةٍ أوسعَ مع الصينِ ضمنَ إطارِ الحربِ الباردةِ الجديدة.
فالمشروعُ الأمريكيُّ يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بمبادرةِ «أيميك»، الممرِّ التجاريِّ الذي يربطُ الهندَ بالخليجِ ثمَّ بإسرائيلَ فأوروبا، بهدفِ إضعافِ مشروع الصينِ العملاقِ «الحزام والطريق». والهدفُ الاستراتيجيُّ الآخرُ هو خلقُ قاعدةٍ استعماريةٍ جديدةٍ في الشرقِ الأوسطِ، منطقةِ الثقلِ الجيوسياسيِّ الحيوية، وإخضاعُها لنفوذِ أمريكا وعزلِ الصينِ وتقويضِ نفوذِها في التجارةِ الدولية.
أمَّا الحديثُ عن «إعادةِ إعمار» غزَّةَ فهو سرابٌ؛ فبدونِ وقفِ الهجماتِ الإسرائيليةِ، وتحقيقِ وقفٍ دائمٍ لإطلاقِ النارِ، وتوفيرِ حدٍّ أدنى مِنَ الأمنِ والإدارةِ ، لا يمكنُ لأيَّةِ عمليةِ بناءٍ أن تبدأ. الحربُ لم تنتهِ كما تدَّعي الولاياتُ المتحدةُ وإسرائيل. فليس هناك سلامٌ ولا حتى التزامٌ حقيقيٌّ بوقفِ إطلاقِ النار. فبالتواطؤِ الأمريكيِّ، انتهكتْ إسرائيلُ وقفَ إطلاقِ

التتمة الصفحة الرابعة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

خطة ترامب حول غزة،

توما حميد

النارِ آلافَ المراتِ، وهي تواصلُ قتلَ ما معدلُه عشرةُ فلسطينيين يومياً، وتدميرَ مئاتِ المباني، ومَنْعَ آلافِ الشاحناتِ المحمَّلةِ بالمساعداتِ الإنسانيةِ مِنْ دُخولِ غزَّةَ التي دُمِّرَ ٨٣٪ منها. ومع ذلك، لا تعتبرُ الولاياتُ المتحدةُ وحلفاؤُها الغربيون هذه الأفعالَ خرقاً لوقفِ إطلاقِ النار. اذ تشيرُ تقاريرُ «بي بي سي» إلى أنَّ القواتِ الإسرائيليةَ دمرتْ أكثرَ من ١٥٠٠ بنايةٍ في الشهرِ الأولِ الذي أعقبَ الإعلانَ عن «وقفِ إطلاقِ النار». لقد دُمِّرَتْ أحياءٌ سكنيةٌ كاملةٌ في عملياتِ هدمٍ منظمةٍ، كجزءٍ مِنْ مشروعٍ استعماريٍّ واضحٍ لقطاعِ غزَّة.

ادَّعتِ الولاياتُ المتحدةُ وإسرائيلُ أنَّ الحربَ ستنتهي بإطلاقِ سراحِ المخطوفين، لكنَّ هؤلاءِ أُطلِقَ سراحُهم في أكتوبر بينما استمرتِ الحربُ وتصاعدتْ وهي تشملُ قصفَ لبنان. يبدو أنَّ وقفَ إطلاقِ النارِ هو مجردُ أداةٍ لتخفيفِ الضغطِ الدوليِّ على إسرائيل، وغطاءٍ دبلوماسيٍّ تستميتُ تحته لمواصلةِ التوسُّع.

ليس لهذه الخُطَّةِ أيُّ ربطٍ بحقوقِ الفلسطينيين ورَفْعِ الظلمِ عنهم. ولا يوجدُ في الخُطَّةِ أيُّ شيءٍ ملموسٍ حولَ إقامةِ دولةٍ فلسطينية. إذ يشيرُ القرارُ إلى أنَّه بعدَ الالتزامِ بشروطٍ تعجيزيةٍ، قد تُفتَحُ «أرضية» لمسارٍ ما نحوَ دولةٍ، لكن دونَ أيَّةِ تواريخٍ أو خططٍ واضحة. يستخدمُ القرارُ لغةً غامضةً يُسلَّمُ بموجبِها مصيرُ غزَّةَ إلى «مجلسِ سلام» سيشكلُ «قوةً دوليةً للاستقرار» تقدمُ تقاريرَها مباشرةً إلى إسرائيل وستدار من قبل ترامب.

أقرَّ ترامبُ نفسُه في لقاءٍ مع بنيامين نتنياهو قبلَ أشهرٍ أنَّ أمريكا «ستستولي» على غزَّةَ في إطارِ خُطَّةِ إعادةِ التطوير. وحصلتْ صحيفةُ «ذا غارديان» على وثائقَ للجيشِ الأمريكيِّ تكشفُ النقابَ عن الخُطَّةِ الحقيقيةِ لغزَّة: تَقْسِيمُ القطاعِ إلى منطقتين — منطقةٍ خضراءَ خاليةٍ مِنَ الفلسطينيين، تسيطرُ عليها «قوةُ استقرارٍ دولية» بقيادةٍ أمريكيةٍ وتشاركُ فيها قواتٌ مِنْ بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ستوفرُ هذه المنطقةُ الخضراءُ للاحتكاراتِ الأمريكية. أمَّا المنطقةُ الحمراءُ، فسيُحشَرُ فيها الفلسطينيون بين الركامِ، دونَ السماحِ لهم بإعادةِ البناء، في سجنٍ مفتوحٍ سيُعْرَضُ على سُكَّانِه «الهجرةُ الطوعية». هذا يعني تقليصَ مساحةِ السجنِ الكبيرِ (غزَّة) الذي كانَ بالفعلِ مِنْ أكثرِ مناطقِ العالمِ اكتظاظاً بالسكان، ليجعلَ أوضاعَهُ أكثرَ بُؤْساً.

ووِفْقاً لوثيقةٍ حصلتْ عليها «واشنطن بوست» — وهي مسوَّدةٌ أوليةٌ للخُطَّة — فإنَّ الخُطَّةَ الأمريكيةَ تشملُ «إعادةَ توطينٍ طوعية» لسُكَّانِ غزَّة. تقفُ وراءَ هذه الوثيقةِ «مؤسسةُ غزَّةَ الإنسانية» و«مجموعةُ بوسطنَ الاستشارية»، وهي الشركةُ التي بدأَ منها بنيامين نتنياهو مسيرتَهُ المهنيةَ قبلَ أن يصبحَ سياسياً.

تهدفُ الخُطَّةُ إلى جَذْبِ استثماراتٍ خاصةٍ بمئاتِ المليارات، وجَنْيِ أرباحٍ ماليةٍ لأمريكا، وتعزيزِ الهيمنةِ الأمريكيةِ في الشرقِ الاوسط، وضمانِ وصولِ الشركاتِ الأمريكيةِ بحلولِ عام ٢٠٣٥ إلى ما قيمتها ١,٣ ترليون دولار من المعادنِ النادرةِ في منطقةِ الخليجِ خاصةً في غربِ السعوديةِ.

وستتحولُ غزَّةُ إلى مركزٍ للتجارةِ والتصنيعِ والخدماتِ والمعلوماتِ والسياحة، بدعمٍ مِنَ التكنولوجيا الإسرائيليةِ والاستثماراتِ الخليجية. وستلعبُ الإماراتُ دورَ المركزِ التجاريِّ والماليِّ العالميِّ، بينما تكونُ إسرائيلُ مركزاً للتكنولوجيا والدفاع. وستحمل المشاريعَ المزمعَ بناؤُها أسماءً مثل «ريفيرا ترامب» و«طريق محمد بن سلمان السريع» و«مشروع محمد بن زايد» ومنطقة «إيلون ماسك الذكية» للتصنيع.

كما اشرنا تهدفُ الخُطَّةُ إلى تسريعِ «اتفاقاتِ إبراهيم» وبناءِ البنيةِ التحتيةِ لممرِّ «أيميك». اقتراحٌ آخرُ في المخططِ هو إنشاءُ «صندوقِ أراضي غزَّة» الذي يهدفُ إلى استعمارِ غزَّةَ مِنْ خلالِ تأجيرِ أراضيها لمدةِ ٢٥ إلى ٩٩ سنة. هذا نموذجٌ استعماريٌّ معروف، طَبَّقَتْه بريطانيا مثلاً عندما أجبرتِ الصينَ عام ١٨٩٨ على تأجيرِ هونغ كونغَ لها لمدة ٩٩ عاماً.

سَيُخَيَّرُ الفلسطينيون بوضعِ أراضيهم في هذا الصندوقِ مقابلَ أصولٍ رقمية، يمكنُ للمستثمرين تداولُها، لتمويلِ المشاريعِ المختلفة.

أمَّا الفلسطينيون الذين «يختارون» إعادةَ التوطينِ في دولةٍ أخرى، فسيُمنَحون خمسةَ آلاف دولار. ولا يوجدُ ما يضمنُ أنَّ الخُطَّةَ لن تمتدَّ إلى الضفةِ الغربيةِ بل حتى إلى أجزاءٍ مِنْ سوريا ولبنان.

الخلاصة:

الخُطَّةُ تهدفُ إلى ترحيلِ الفلسطينيين، ومَنْ يَبْقَ مِنْهُمْ سيعملُ بأجورٍ زهيدةٍ في المناطقِ الصناعية، مثل منطقة «إيلون ماسك الذكية للتصنيع» حيث تشيرُ الخطة بشكل خاص إلى أنَّ الشركاتِ الأمريكيةَ للسياراتِ الكهربائية ستقومُ بالإنتاجِ في غزَّةَ باستخدامِ العمالةِ الرخيصةِ والغازِ مِنْ غزَّة.

هذا القرارُ الذي تبنَّاه مجلسُ الأمنِ يشكلُ خطراً على الفلسطينيين والمِنْطَقَة، بل وسابقةً قانونيةً خطيرة. فشلَ المجلسُ طوالَ سنتينِ مِنَ الإبادةِ الجماعيةِ في اتخاذِ إجراءٍ حاسم، والآن، تحتَ الضغطِ العالميِّ المتصاعدِ ووصولِ إسرائيلَ إلى مأزق، يتبنَّى المجلسُ القرارَ ٢٨٠٣ في خضمِّ عمليةِ إبادةٍ جماعية. بدلاً مِنَ الدفاعِ عن القانونِ الدوليِّ والضحايا ومعاقبةِ الجناة، ينتهكُ القرارُ القانونَ الدوليَّ ويعاقبُ الضحايا ويكافئُ الجناة، ويحاولُ إنقاذَ إسرائيلَ مِنْ مأزقِها وإدامةَ الاحتلالِ وإدامةَ الإبادةِ الجماعيةِ والتطهيرِ العرقيِّ بوتيرةٍ أبطأ.

لا ينتهكُ القرار حقوقَ جماهيرِ فلسطينَ فحسب، بل يحتوي على بنودٍ تتعارضُ صراحةً مع القانونِ الدوليّ. يَحْرِمُ القرارُ الفلسطينيين مِنْ حَقِّ تقريرِ المصير، ويُفْرِضُ قوةً أجنبيةً معاديةً عليهم. يُسَلِّمُ القرارُ غزَّةَ ومصيرَ الناجين مِنَ الإبادةِ الجماعيةِ إلى الولاياتِ المتحدة، وهي شريكةٌ في الإبادة، ويُشْرِكُ إسرائيلَ القوةِ المحتلةِ غيرِ الشرعيةِ ومُرْتَكِبَةِ الإبادةِ الجماعيةِ في صنعِ القرار، بينما يَحْرِمُ الفلسطينيين مِنْ حَقِّ تقريرِ مصيرِهم. كما يعززُ القرار الإفلاتَ مِنَ العقاب، ويُدِيمُ الإبادةَ الجماعيةَ في غزَّةَ والضفةِ الغربية، ولا يتحدثُ القرارُ عن نزعِ سلاحِ المحتلينَ الجناة، بل عن نزعِ سلاحِ الضحايا.

لقد قررتْ محكمةُ العدلِ الدوليةِ العامَ الماضي أنَّ احتلالَ غزَّةَ والضفةِ الغربيةِ والقدسِ الشرقيةِ غيرُ شرعيٍّ ويجبُ أن ينتهيَ فوراً وكاملاً. هذا القرارُ يضعُ ذلك الحكمَ جانباً ويُمَدِّدُ الاحتلالَ الإسرائيلي، ويؤيدُ وجودَ القواتِ الإسرائيليةِ لفترةٍ غيرِ محدودةٍ على حدودِ غزَّة، ويُفْرِضُ احتلالاً آخرَ بقيادةِ أمريكا فوقَ الاحتلالِ القائم. كما أنَّ المحكمةَ قررتْ أنَّ الفلسطينيين، الذين خُدِعُوا لعقودٍ في ما يُسَمَّى عمليةَ أوسلو للسلام، ليسوا ملزمينَ بالتفاوضِ مع مضطهديهم حولَ حقوقِهم، ولا يمكنُ لأيَّةِ اتفاقيةٍ سياسيةٍ أن تتجاهلَ هذه الحقوق. هذا القرارُ يُهَدِّرُ تلك الحقوقَ ويُلغيها عملياً، ويمنحُ الولاياتِ المتحدةِ وإسرائيلَ وحلفاءَهما سلطةَ تحديدِ تلك الحقوق.

لا يذكرُ القرارُ كلمةً واحدةً عن «الإبادة الجماعية» أو «الفصل العنصري» التي أشارتْ إليها المحكمةُ الدولية، ولا عن الاحتلالِ غيرِ الشرعي، ولا عن اعتقالِ آلافِ الفلسطينيين. لقد قضتِ المحكمةُ الدوليةُ بأنَّ إسرائيلَ مسؤولةٌ عن دفعِ تعويضاتٍ عن الأضرارِ التي ألحقتْها بالفلسطينيين، لكنَّ هذا القرارَ ينقلُ هذه المسؤوليةَ عن إسرائيلَ ويُلقي بها على عاتقِ المستثمرين والمانحين الدوليين.

بينما يؤكدُ القانونُ الدوليُّ وحكمُ المحكمةِ الدوليةِ أنَّ للفلسطينيين الحقَّ في إقامةِ دولتِهم فوراً، لا يقدمُ هذا القرارُ حتى وعداً غامضاً غيرَ ملزمٍ بمستقبلٍ كهذا. وقد صرَّحَ بنيامين نتنياهو والكثيرُ مِنْ قادةِ إسرائيلَ بعدَ القرارِ بأنَّه لن تكونَ هناك دولةٌ فلسطينيةٌ على الإطلاق. والاكثر من كل هذا إنَّ القرارَ لا يطالبُ حتى برفعِ القيودِ عن دخولِ المساعداتِ الإنسانية.

مِنْ خلالِ هذا القرار، أصبحَ مجلسُ الأمنِ أداةً للقمعِ ولتكريسِ احتلالٍ غيرِ شرعيٍّ لفلسطين. لقد عملَ مجلسُ الأمن، بهذا القرار، خارجَ القانونِ الدوليِّ وضدَّه.

ان مجلسُ الأمنِ هو نتاجُ ميثاقِ الأممِ المتحدة، وهو مقيدٌ ببنودِه ولا يمكنُه العملُ خارجَ هذا الميثاقِ أو القيامُ بأعمالٍ تتعارضُ مع أهدافِ الامم المتحدة، مثلَ مَنْعِ حَقِّ تقريرِ المصيرِ أو السيطرةِ على أراضي الغيرِ بالقوة. إنَّ هذا القرارَ مناقضٌ للقانونِ الدوليِّ لأنَّه يوافقُ على استعمارِ الفلسطينيين ويتجاهلُ عدداً كبيراً مِنْ قراراتِ مجلسِ الأمنِ نفسِه وبنودِ القانونِ الدوليّ. وهو يمثلُ سابقةً خطيرةً يمكنُ استخدامُها لانتهاكِ حقوقِ سُكَّانِ أيَّةِ منطقةٍ في العالم.

هذه هي النيةُ المعلنة، ورغمَ ذلك فإنَّ فُرَصَ نجاحِ هذه الخُطَّةِ ضئيلة. هذا ما هو متوقعٌ مِنْ إسرائيل والغرب والأنظمة العربية وحتى دولِ القطبِ المقابل، ولكن هؤلاء ليسوا الفاعلَ الوحيدَ الذي يحددُ مصيرَ جماهيرِ فلسطين. إنَّ الفاعلَ الذي نتوقعُ منه دوراً أيضاً هو جماهيرُ فلسطينَ نفسِها والطبقةُ العاملةُ والقوى التحررية في العالم. إنَّ هذه الخُطَّةَ وتبنِّي القرارِ مِنْ قِبَلِ مجلسِ الأمنِ يَجْعَلُ نضالَ هذا الفاعلِ أكثرَ أهميةً وإلحاحاً مِنْ أيِّ وقتٍ مضى. لقد حققت الطبقةُ العاملةُ العالميةُ والقوى التقدميةُ تقدماً ملموساً في هذا المجالِ وقد اكتسبتْ تجاربَ مهمة. يجبُ إدامةُ وتقويةُ هذه الحركةِ وتعزيزُ دورِ الطبقةِ العاملةِ فيها، اذ بمقدورِ الطبقةِ العاملةِ الواعيةِ لخُطورةِ هذا القرارِ إفشالُ هذا المشروع وكامل المشروع الاستيطاني.